

٩٢  
عن علي بن ابي طالب وابنه وزوجته اذ كانا خضراء **كتاب**  
الخنثى اذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان  
يؤول من الذكر فهو غلام وان كان يؤول من الفرج فهو  
انثى وان كان يؤول منهما والبول يسبق من احد الجانبين  
الماليسبق فان كان فالسبق سواء فالاعتبار في الكثرة  
عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن يسلم في الكثرة  
بؤلا واذا بلغ الخنثى وخرجت لحية او وصل الى النساء  
فهو رجل وان ظهر له نذير كثر في الصلاة او نزل له لبن  
في ثدييه او حاض او حمل او امكن الوصول اليه من الفرج  
فهو انثى وان لم يظهر له احد هذه العلامات فهو خنثى  
مشكل فاذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال  
وصف النساء وابتاع له امة تخنثه ان كان له مال فان لم يكن  
له مال ابتاع له الامام من بيت المال امة تخنثه فاذا لفتته  
باعتها واذا مات ابوه وخلف ابنا وخنثى فالمال لغيره عند  
ابو حنيفة ثلثة اشهر للخنثى والابن سهمان وهو  
انثى عند ابو حنيفة والميراث الا ان يثبت غير ذلك  
وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف ميراث الذكر ونصف

ميراث

٩٠  
ميراث الاغنى وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله  
الشعبي فقال ابو يوسف يقسم المال بينهما على سبعة  
اسهم لابن اربعة وللخنثى ثلثة وقال محمد يقسم  
المال بينهما على ثلثي عشر لهما لابن سبعة وللخنثى ثلثة  
**كتاب** المفقود اذا غاب الرجل ولم يعلم لموضع  
ولم يعرف حتى هو ام ميتك نصب القاضى من حفظ ماله  
ويقوم عليه ويستوفى حقوقه وينفق على زوجته  
واولاده من الماله ولا يفرق بينه وبين امراته فاذا تم  
له مائة وعشرون سنة من يوم وركن حاكمنا بموت **عند**  
امرته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت  
فما من منهم في ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود حتى  
مات في حال فقده **كتاب الابيع** اذا ابق المملوك  
فرقه رجل على مولاه من مسيرته ثلثة ايام فصاعدا  
فله عليه الجعل اربعين درهما وان رده لاقبل ذلك  
فحسابه وان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فخصم له  
بها الا درهما وان ابق من الازمة فلا شيء له ولا شيء  
ان يشهدا فاما اخذته انه ياخذ له برده على صاحبه فان كان